

Distr.: General
13 February 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إيفاه - أبيتينغ (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ (تابع)

التقديرات فيما يتعلق بالمسائل التي نظر فيها مجلس الأمن (تابع)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

التقديرات فيما يتعلق بالمسائل التي نظر فيها مجلس الأمن (A/56/7/Add.8؛ A/C.5/56/25/Add.3)

١ - الرئيس: قال إنه، في ضوء عدم وجود أي تعليقات أخرى، يعتبر أن اللجنة اختتمت مناقشتها العامة بشأن هذه المسألة.

٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/56/660 و A/56/688 و A/56/845)

٣ - السيد ليوديل (أوروغواي): قال إن حكومته تعلق أهمية خاصة للبند ١٥٨ من جدول الأعمال وتظهر مدى التزامها بإقرار السلام في المنطقة بمشاركتها الملحوظة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولديها في الوقت الحاضر ١٠٦٢ جنديا ملحقين بالبعثة، ووقعت خمس مذكرات من مذكرات التفاهم الحالية.

٤ - ومضى قائلاً إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/845) وإن كان قد تأخر إصداره، يتضمن توضيحات هامة في تحليل وثيقة للميزانية تثير الالتباس. وأعرب عن دعم أوروغواي لتوصيات اللجنة الاستشارية وأفاد بأن بإمكانها أن تؤيد المخصصات الإضافية المقترحة للبعثة وقدرها ٦٠٠ ٧٥٧ ٥٦ دولار.

٥ - وأضاف قائلاً إن ما يشوب نظام المشتريات من غموض واضطراب يؤكد مرة أخرى منح عقد الخدمات الجوية لشركة Pacific Architects and Engineers Inc. وأشار إلى أن هناك (PAE)/Daher International Transport.

أيضا عدم وضوح في عملية المشتريات فيما يتعلق بمحطات معالجة المياه. فهذه العملية تتطلب مزيدا من التعديلات الرئيسية والمراقبة السليمة.

٦ - وأعرب عن تأييد أوروغواي الكامل لتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢١ من تقريرها (A/56/845) وقرار البعثة التعجيل بتركيب محطات معالجة المياه في مواقع مراكز الوحدات وغيرها من مراكز عمليات البعثة باعتبارها وسيلة لخفض تكاليف مشتريات المياه ونقلها.

٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٣، أعرب عن أمل وفده في أن يأخذ مكتب إدارة الموارد البشرية في اعتباره، لدى استعراضه لمعدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة، الاختلافات الكبيرة في التكاليف في مختلف أنحاء المنطقة.

٨ - وأعرب أيضا عن قلق وفده بشأن الآثار المالية المترتبة على نقل ١٤٧ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٧٠ متطوعا إلى العنصر الإداري في البعثة، وبشأن صلة ذلك الاقتراح بمجالات من قبيل خدمات النقل والاتصالات والخدمات الطبية، وهي خدمات تغطيها الوحدات عادة.

٩ - ومضى قائلاً إن توصيات اللجنة الاستشارية ينبغي أن تكون بوجه عام نبراسا ينيير الطريق نحو تأمين موارد كافية للبعثة وتمكينها من الاضطلاع بالمهام التي أناطها بها مجلس الأمن.

١٠ - السيد القادري (المغرب): وجه الانتباه نحو المشكلة التي يبدو أنها تستعصي على الحل وهي صدور الوثائق متأخرة، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية بالنسبة للوفود.

١١ - وأعرب عن دعم وفده الكامل للبعثة وللجهود التي يبذلها الأمين العام لإحلال السلام والأمن في جمهورية

الصدد. وأعرب عن تأييد وفده لاتخاذ تدابير من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد، ومن ثم فإنه يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية بضرورة إعادة النظر في عقد الخدمات.

١٤ - واحتتم حديثه قائلاً إن بطء الاستجابة في مواجهة حالات الأزمات في أفريقيا أمر يثير القلق وعلى الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لعكس مسار هذا الاتجاه. وتعزيز مشاركة البعثة في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من شأنه أن يساهم إلى حد بعيد في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - السيد تشاندرا (الهند): ردد أيضاً الإعراب عن مشاعر القلق التي أعربت عنها الوفود الأخرى بشأن ميزانية البعثة الواردة في الوثيقة A/56/660. وأعرب عن أمله في الحصول على ردود على الأسئلة التي طرحت في السابق بشأن عقد الخدمات الجوية البالغة قيمته ٣٤ مليون دولار والآثار المترتبة على خفض الميزانية الذي أوصت به اللجنة الاستشارية. وأفاد بأن وفده سيثير مسألة بدل الإقامة المخصص للبعثة في المشاورات غير الرسمية، بما في ذلك صلة هذا البدل بالفعالية التنفيذية في عمليات حفظ السلام.

١٦ - السيد شيهان (الأمين العام المساعد، مكتب السوقيات والإدارة والأعمال المتعلقة بالألغام): قال إنه يشاطر اللجنة شعورها بالقلق إزاء عقد الخدمات الجوية؛ وأفاد بأن إدارة عمليات حفظ السلام تقوم باتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة المشاكل المذكورة. ويقوم موظفان جديدان من كبار الموظفين، عُيِنَا في الإدارة في عام ٢٠٠٢، باستعراض جميع جوانب العقد بالتنسيق مع الدائرة الإدارية والبعثة. وسيقوم الخبراء ذوو الصلة بالأمر بتزويد اللجنة بمزيد من المعلومات التفصيلية حول المسائل المتصلة بالعقود.

الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى أن المهام المنوطة بالبعثة متعددة ومتنوعة وحاسمة لعودة الاستقرار في ذلك البلد ويتعين من ثم أن تتوفر للبعثة الموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع بولايتها.

١٢ - وأشار إلى أن وفده لاحظ بعض الثغرات في المسوّغات المقدمة فيما يتعلق ببعض الوظائف الجديدة التي طلبتها البعثة ولكنه يدرك الحاجة الملحة لهذه الوظائف. بيد أنه يتعين على الأمانة العامة أن تأخذ في اعتبارها توصيات اللجنة الاستشارية بهذا الشأن في عرضها المقبل للميزانية وأن تصحح الأخطاء والثغرات التي لاحظتها اللجنة الاستشارية في وثيقة الميزانية. وأعرب عن قلق وفده بشأن المعلومات الواردة في الفقرات ٨٤ إلى ٩٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/845) وعن أمله في أن تقدم الأمانة العامة توضيحا بهذا الصدد.

١٣ - السيد مويي - وافولا (أوغندا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على ما تبذله المنظمة من جهود لحل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بجعل البعثة قادرة على الاضطلاع بعملياتها كاملة. غير أن مستوى الموارد المقررة للبعثة منخفض جدا والمرحلة الثالثة بحاجة إلى التعجيل، بزيادة إشراك البعثة في عملية تعزيز الحوار على الصعيد الوطني والإسراع بتنفيذ برنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وتوطينها وإدماجها في المجتمع. ومما يؤسف له أن البعثة تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية الكافية لتتسلم المواقع التي لا تزال حالياً خاضعة لأوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعلى الدول الأعضاء أن تعالج هذه المشكلة على وجه السرعة حتى تتمكن القوات الأوغندية من الانسحاب. وفي ضوء حجم المهام الملقة على عاتق البعثة، فإن مما يثير الدهشة أن الأمانة العامة ظلت عاجزة عن تسويغ طلب الوظائف الذي قدمته. فعلى الأمانة العامة أن تبين الصعوبات التي واجهتها في هذا

١٧ - وأضاف قائلاً إن البعثة ليست أكبر عملية لوجستية تقوم بها الأمم المتحدة وأشدّها تعقيداً فحسب، ولكنها أيضاً أنشئت بدون مشاركة وحدات عسكرية من بلدان متقدمة النمو، على نقيض جميع عمليات حفظ السلام الكبيرة الأخرى. علاوة على ذلك، تم الدخول في عملية نقل جوية هائلة لتوزيع كميات كبيرة من الوقود في جميع أنحاء البلد، إذ أن النقل الجوي هو الوسيلة العملية الوحيدة للتوزيع في بلد دمرت هيكله الأساسية تدميراً كاملاً جراء سنوات من الحروب والإهمال.

٢٠ - ومضى قائلاً إن البعثة مضطرة إلى اللجوء إلى الخدمات التعاقدية لأن اتباع الطريقة التقليدية بالإعلان عن الشواغر سيستغرق وقتاً طويلاً. إلى جانب ذلك، يفضل أن يكون الجيش الموجود هناك من دول أعضاء، ولكن لم تتطوع أي دولة بتقديم هذا الدعم عدا جنوب أفريقيا التي لا تكفي مساهمتها لتلبية كل الاحتياجات. وأشار إلى أن الدائرة الإدارية كانت، قبل إصدار تقرير فريق عمليات السلام في الأمم المتحدة (تقرير الإبراهيمي) مسؤولة عن جميع العقود. غير أن هناك الآن وحدة صغيرة في إدارة عمليات حفظ السلام تتولى مسؤولية إدارة عملية المشتريات بالتنسيق مع الدائرة الإدارية. وقال إنه يفهم الشواغل التي أعرب عنها بشأن اللجوء إلى الخدمات التعاقدية. غير أنه أشار إلى أن معايير السلامة في البعثة هي في الوقت الحاضر أسوأ منها في جميع عمليات حفظ السلام للمنظمة وإذا لم تلجأ البعثة إلى الخدمات التعاقدية، فسوف تظل هذه العملية عملية "أدغال". وإذا كان موظفو البعثة، إلى جانب ذلك، يرحبون بوجود إشراف، فإنه يعرب عن قلقه لأن قدرتهم على اتخاذ قرارات فعالة سوف تصاب بالشلل لو ظلت نزاهتهم تتعرض للشكوك باستمرار.

٢١ - السيد توه (الموظف المسؤول بالوكالة، شعبة المشتريات): قال إنه وموظفوه قاموا باستعراض العملية التي مُنح بموجبها عقد الخدمات الجوية وإنه شخصياً مقتنع بأن قواعد المشتريات المتبعة قد احترمت. وقد كانت العملية شاملة واستغرق إنجازها عدة أشهر.

١٨ - وعلى الرغم من أن مستويات الطيران في منطقة البعثة أدنى كثيراً منها في أفضل المطارات الدولية، قال إنها أعلى من أدنى المستويات الأساسية لطيران "الأدغال" التي تتسم بافتقارها التام إلى الاتصالات والمراقبة الجوية وإجراءات الأمن والسلامة. وتسعى إدارة عمليات حفظ السلام باستمرار إلى رفع مستوى معايير السلامة، غير أن عمليات حفظ السلام تنطوي دائماً على درجة من المخاطر لأن عملية النشر لا يمكن أن تُوجَل إلى أن تُستوفى المعايير الدولية. والشاغل الرئيسي للإدارة هو سلامة موظفيها وإن كان ذلك يؤدي أحياناً إلى ظهور نزاعات مع الجهات المتعاقدة التي تتولى تقديم خدمات النقل الجوي.

١٩ - وأشار إلى أن الجيش الأسترالي، في تيمور الشرقية، اضطلع في البداية بدور ريادي في إنشاء عملية للخدمات الجوية تكتسب مقومات المهنة. ثم وافقت الحكومة الأسترالية على مواصلة العملية إلى أن تكتمل عملية إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقد استعاضت الإدارة عن العملية الأسترالية بعدد من الترتيبات التعاقدية وهي ترتيبات تعمل الآن على ما يرام. ولكن لا يزال ثمة بعض المخاطر في عملية الطيران من منطقة البعثة أو إليها، غير أن مستويات السلامة جيدة بوجه عام. وفي المقابل، تواجه البعثة صعوبات حمة. منها مثلاً أن المطار في كيندو، الذي يبعد نحو

٢٢ - السيد بولارد (نائب المدير، شعبة تمويل حفظ السلام): قال، في معرض رده على الأسئلة التي أثارها أعضاء اللجنة، إن الميزانية البالغ قيمتها ٤٥٠ مليون دولار، التي أوصى بها لأغراض البعثة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/845) تمثل رقماً إجمالياً؛ والمعادل الصافي هو ٨٠٠ ٧٧٣ ٤٤٢ دولار. وفيما يتعلق بالفقرة ٧٥ من التقرير، قال إن عقد الخدمات الجوية منصوص عليه بموجب باب العمليات الجوية في البعثة بدلا من باب الخدمات التعاقدية. وأشار إلى أن الرد على السؤال الذي طُرح فيما يتعلق بمدى كفاية اقتراح الميزانية البالغ ٤٥٠ مليون دولار سيقدم في مشاورات غير رسمية.

٢٣ - السيد تشاندرا (المهند): لاحظ، في معرض إشارته إلى الفقرة ٨٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/845)، أنه لم يتلق ردا على السؤال الذي أثاره بشأن الأخطاء الموجودة في المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية. ولكن سيسعد لو تلقى ردا على السؤال في مشاورات غير رسمية.

٢٤ - السيد توه (الموظف المسؤول، شعبة المشتريات): أكد أن نظام المشتريات ينص على منح العقود لأقل عرض مؤهل من الناحية التقنية. ولا ينظر في العقود التي لا تلبي الشروط المطلوبة. وبعد مناقشات مكثفة، منح عقد الخدمات الجوية لشركة PAE/Daher، التي قدمت أقل عرض مؤهل من الناحية التقنية. وأشار إلى أنه وإن كان يفهم الشواغل التي أعرب عنها بشأن وجود تناقضات، فإنه يود أن يضيف أن التنبؤ بالاحتياجات بدقة في البعثات الجديدة أمر من الصعوبة بمكان. فينبغي، إذن، أن تكون العقود مرنة ليتيسر إجراء أي تغييرات في الاحتياجات متى لزم الأمر. وأعرب عن ارتياحه لأن العقد الممنوح لشركة PAE/Daher يفي بهذا المعيار.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.